

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازن والمقاييس
والمكاييل المعدل بالمرسومين بقانونين رقمي ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، و ٢٧ لسنة
١٩٥٣ وبالقانونين رقمي ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ ، و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستبدل بكلمة "المعايرة" الواردة في نهاية الفقرة الأخيرة من
المادة ٥ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ المشار اليه كلمة "المعاينة".

مادة ٢ - على وزيرى التجارة والصناعة والعدل كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

مدر بقصر الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٣٧٢ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (ح . ١)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير العدل

أحمد حسنى

نائب وزير التجارة والصناعة

حسن أحمد بغدادى

قانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

قانون رقم ٥١٩ لسنة ١٩٥٣

بالموافقة على اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال
رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية الموقع بالقاهرة في ٧ سبتمبر
سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية
وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية الموقعة بالقاهرة في ٧ سبتمبر
سنة ١٩٥٣

مدر بقصر الجمهورية فى ٢٠ صفر سنة ١٣٧٢ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ . ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ . ح)

وزير الخارجية

عمود فوزى

قانون رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٥٣

بتصحيح خطأ فى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٣ قسم ٦ (وزارة المالية والاقتصاد) فرع (الديوان العام) باب (١) ماهيات وأجر ومرتبات) اعتماد إضافي قدره ١٣٠٠٠ ج لإنشاء وظيفة مدير عام ١ لنسوية حالة المدير العام السابق للإدارة والتوريدات والحزارة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من فور الباب الأول من نفس الميزانية .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

رئيس مجلس الوزراء

عبد الحليم إبراهيم العمري

محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٣ قسم ١٧ (وزارة الحربية) فرع (الديوان العام والجيش) الباب الثالث (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٣٠٠٠ ج (ثلاثة آلاف جنيه) لتفقات معرض القاهرة للراديو والتليفزيون والردار ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من المصروفات غير المنظورة .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والحربية، تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الحربية

قائد جناح (عبد اللطيف محمد البغدادي)

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد

محمد نجيب لواء (أ.ح)

عبد الحليم إبراهيم العمري

قانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٣

في شأن ضمان الحكومة لشركة فنادق مصر الكبرى (شركة مساهمة مصرية) وشركة الانجلو امريكان نايل (شركة مساهمة مصرية) لدى مصلحة صناديق التأمين والادخار

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ والمانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوقي للتأمين وأعمال الادخار والمعاشات لموظفي الحكومة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تضمن الحكومة شركة فنادق مصر الكبرى (شركة مساهمة مصرية) وشركة الانجلو امريكان نايل (شركة مساهمة مصرية) لدى مصلحة صناديق التأمين والادخار لاعطاء سلفة لكل منهما في حدود مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (مائة ألف من الجنيهات) لمدة خمس عشرة سنة لتحويل عملية إعادة افتتاح فندق الكونتنتال بالشروط والأوضاع التي يفرضها وزير المالية والاقتصاد ووزير الارشاد القومي على الشركتين المذكورتين .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر الجمهورية في ٢٠ صفر سنة ١٣٧٣ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد

محمد نجيب لواء (أ.ح)

عبد الحليم إبراهيم العمري